مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (10) العدد (13) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (13) 2026

تعليل الاصطلاح النحوي عند ابن الأنباري وابن يعيش

* مهران سمعول

(تاريخ الإيداع 12/2 /2025. قُبِل للنشر في 6/17 /2026)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث العلل النحويّة التي استخدمها النحاة في تسمية المصطلحات النحويّة, وقد جعلت هذه الدراسة محصورةً بين أهم عالمين من علماء الجدل النحوي الذي شاع وجوده بكثرة في الفترة الممتدّة من القرن السادس حتى القرن السابع

إنّ التعليلات التي كانت في تلك الفترة كانت تتميز بالطابع الجدلي الذي نلمحه دائماً في كلّ الظواهر النحوية، وقد كان تعليل تسمية المصطلحات النحوية من بين تلك الظواهر التي تستحقّ الدراسة؛ لما فيها من إشكاليات وتطورات في تسمية المصطلح النحوي، فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلل الأكثر استخداماً في تسمية المصطلحات النحوية عند النحويين بنحوٍ عام، وعند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاص، وعلى نقاط التوافق والاختلاف ،وعلى آراء بعض الدارسين المحدثين ومناقشتها

الكلمات المفتاحية: العلّة_ التعليل_المصطلح_الاصطلاح_ابن الأنباري_ ابن يعيش.

* دكتوراه في اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية –سورية .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (10) العدد (13) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (13) 2026

Explanation of grammatical terminology according to Ibn al-Anbari and Ibn Yaish

* Mahran Samoul

(Received 2/12 /2025. 17 /6/2026)

□ ABSTRACT□

This research deals with the grammatical reasons used by grammarians in naming grammatical terms. This study was limited to the two most important scholars of grammatical debate, which was widespread in the period extending from the sth century to the seventh century. The reasons that were in that period were characterized by the dialectical nature that we always notice in all grammatical phenomena. The reason for naming grammatical terms was among those phenomena that deserved study because of the problems and developments in naming the grammatical term. This study came to shed light on the most commonly used reasons in naming grammatical terms by grammarians in general and by Ibn al-Anbari and Ibn Yaish in particular, and on the points of agreement and disagreement and on the opinions of some modern scholars and discussing them

Keywords:The reaon_reasoning_term_convention- Ibn al-Anbari - Ibn Yaish_

*PhD in Arabic Language and Literature - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia - .Syria

1- مُقدِّمة :

ارتبطت نشأة المصطلح النحوي بنشأة النحو العربي؛ فالنحو العربيُّ كان قد اكتمل في القرن الثاني الهجري , ومثّل كتاب **سيبويه** هذا الاكتمال, وعندما بدأ النحاة ببناء دراساتهم النحوية على هذا الكتاب لإرساء مفاهيم علمِ النحو بصورتها الكاملة اتجهوا إلى رصد الظواهر اللغوية بنحوٍ جزئيٍّ, فأدّت تلك الدراسات الجزئية إلى وضع كلِّ ظاهرةٍ نحويّةٍ على جهةٍ, تلك الظاهرة أخذت تتطور في دراستها وتسميتها، حتى استقرَّت على النحو الذي هي عليه الآن, فاختلفت التسمية لتلك الظاهرة من قرن إلى آخر ومن عالمٍ إلى آخر , وجُعِلت بمنزلة مفتاحٍ لفهم الظاهرة النحوية, إلى أن كثُرت التسميات للظواهر النحويّة, وأُطلِق عليها لفظ (المصطلحات), تلك المصطلحات التي عُدَّت مفتاحاً لفهم علم النحو .

1-1 أهمية البحث وأهدافه :

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول الفترة التعليلية الواقعة بين القرنين السادس والسابع؛ تلك الفترة التي لم تعد فيها التعليلات مقتصرةً فقط على الأصول النحوية كالسماع والقياس وغير ذلك، وإنّما أصبحنا نلاحظ نتائج الاجتهاد النحوي في التعليل؛ فكانت هناك التعليلات العقلية والتعليلات القائمة على اللغة والمعنى والدلالة الحقيقية والمجازية والعمل النحوي، ومن هنا جاءت أهداف هذه الدراسة للوقوف على نتائج هذه الحركة الاجتهادية في التعليل عند ابن الأنباري وابن يعيش في باب المصطلحات النحوية وعلى نقاط التوافق والاختلاف بين العالِمَين من جهة، وبينهما وبين السابقين واللاحقين من جهة أخرى وعلى آراء الدارسين المحدثين ومناقشتها.

1-2 منهج البحث:

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي في رصد المادة ودراستها وتحليلها اعتماداً على ما جاء عند النحاة بنحوٍ عامٍّ وعند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاصٍّ، ويعتمد أيضاً على المنهج المقارن من خلال رصد الظواهر النحوية عند العالِمَين وإجراء مقارنةٍ بينهما من جهة، وبينهما وبين ما جاء عند السابقين واللاحقين من جهة أخرى في تعليل تلك الظواهر النحوية.

2- مفهوم العلة:

2-1 العِلَّة في اللغة : ((العِلَّة المرَض, علَّ يعِلُّ واعتلَّ أي مَرِضَ, فهو عليلٌ, وأعلَّه الله, ولا أعلَّك الله؛ أي لا أصابك بعِلَّة .....وهذا عِلَّةٌ لهذا أي سبب . وفي حديث عائشة : فكان عبد الرحمن يَضرِب رِجلي بِعِلَّة الراحلة أي بسببها)).[1] فالعِلَّة بهذا المعنى هي السبب.

[1] لسان العرب , ابن منظور, دار صادر ،بيروت، مادة (علل)

2-2 في الاصطلاح :

العِلَّة هي الحكم الذي يُعطى عن الكلمة في بنائها أو إعرابها مثل : (الأولاد يلعبون), فإذا سُئِل: لماذا المضارع رُفع بثبوت النون ؟ يكون الجواب: هو مرفوع لتجرُّده عن الناصب والجازم, ورُفع بثبوت النون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة .[2]

وحدُّها عند(الجرجاني): ((هي ما يتوقّف عليه وجود الشيء, ويكون خارجاً مؤثّراً فيه)).[3]

ومهما يكن الأمر؛ فالمصطلحات النحوية لم يضعها النحاة دون وجود أرضيةٍ؛ لتكون متناسبةً مع مدلولها العام, فهي لا توضع ارتجالاً, ولابدَّ في كلِّ مصطلحٍ من وجود مناسبةٍ بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.[4]

وانطلاقاً من ذلك فإنّ تسمية المصطلحات النحوية تنتمي إليها عللٌ تعلِّلُ تسميتها, ولا تقلُّ أهميةً عن العلل المختصّة بتعليل الظواهر النحوية, وقد كانت العِلَّة القائمة على المعنى اللّغوي **(العِلَّة اللغوية)**أكثر العلل التي قامت على أساسها تسمية المصطلح النحوي عند النحاة بنحوٍ عامٍ وعند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاصٍ، وكانت هناك أيضاً **(عِلَّة الدلالة)** التي تقوم على أساس ما يدلُّ عليه المصطلح النحوي و**(عِلَّة الدلالة المجازية)**[5] وبعض العلل الأخرى.وقد كانت هذه العلل حاضرةً في تعليل المصطلحات العامّة ومصطلحات العُمَد والفُضلَة, وحتى وإنْ لم يكن التصريح بها مباشراً من العالِمَين, فقد تكون مُستَنْتَجَةً من الحدِّ النحوي للمصطلح.

3- علل تسمية المصطلح النحوي عند ابن الأنباري وابن يعيش:

3-1 علّة الابتداء:

تسمية مصطلح(المبتدأ): كانت تسميته مختلفةً في أساس قيامها عند النحويين بدءاً من **سيبويه**؛ فقد ورد مصطلح المبتدأ عنده في باب(هذا باب الابتداء), وجعل الكلام على المبتدأ أولاً قبل الفاعل بالنسبة إلى المصطلحات العُمَد, يقول: ((فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدِئَ ليُبنى عليه كلامٌ, والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ, فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيٍّ عليه, فالمبتدأ الأول, والمبنيُّ ما بعده عليه, فهو مُسنَدٌ ومُسنَدٌ إليه)).[1]

---

[2] ينظر: *المعجم المفصل في النحو العربي*, د.عزيزة فوال بابتي, ط2، دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان ،1992م ،ص678

[3] التعريفات, علي بن محمد بن علي الجرجاني, تح : إبراهيم الابياري , دار الريان للتراث , ص201

[4] ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري , د.عوض حمد القوزي , ط1, جامعة الرياض , 1981م, ص23

[5] ينظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة(دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسميات المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري, د. رياض عثمان, تقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة, جامعة ليون2, ص39

[1] الكتاب, سيبويه, ط3 , مكتبة الخانجي بالقاهرة , تح : عبد السلام هارون , 1988م ،ج2, ص126

ومن هنا فإنَّ مصطلح(المبتدأ) كان حاضراً جنباً إلى جنبٍ مع مصطلحات الابتداء والمسند إليه والمبني عليه عند **سيبويه**, ومصطلح الخبر كان يُسمَّى عنده بِـ (المبني) والمُسنَد، ونلاحظ في توصيف سيبويه لمصطلح(المبتدأ) قيامه على المعنى اللغوي؛ فقد وقع التناسب عنده بين التسمية والمعنى اللغوي؛ فالمبتدأ لغةً: ((المبتدأ: اسمٌ مفعولٌ من ابتدأ الشيء, وابتدأ به, بمعنى بدأه, وبدأ به ابتداءً وبدءاً)).[2]

واتخذ أحد الدارسين المُحدَثين[3] من نصّ سيبويه السابق دليلاً على قلب سيبويه للمصطلحات؛ ذلك أنّ المتعارف عليه هو أنّ المسنَد هو الخبر، والمسنَد إليه هو المبتدأ، وفي نصّ سيبويه يكون المسنَد أو المبنيُّ هو المبتدأ ، والمسنَد إليه أو المبنيُّ عليه هو الخبر .

وأرجع أحد الباحثين المسألة إلى اختلافٍ في تقدير العائد إليه الضمير الهاء في (إليه) ، وليس إلى قلبٍ في المصطلحات، وقدّم رأياً وجيهاً في ذلك؛ يقول :((فإذا قلنا : الخبرُ مسنَدٌ، والمبتدأ (مسندٌ إليه) فالهاء هنا عائدةٌ إلى المبتدأ، وهو المسنَد إليه نفسُه، وليست عائدةً إلى الخبر؛ لأنّنا إذا جعلناها كذلك أصبح المبتدأ مسنَداً إلى الخبر، وأصبح الخبر هو المسنَد إليه، وهذا باطلٌ، فإذا اعتبرنا أنّ الهاء في قوله :(المبتدأ الأوّل، والمبنيُّ عليه مابعده) عائدةٌ إلى المبتدأ، وليس إلى الخبر تصبح العبارة: المبتدأ الأوّل، والمبنيُّ على المبتدأ ما بعده؛ أي إنّ المبتدأ مبنيٌّ عليه الخبر، والخبر مبنيٌّ على المبتدأ، كما أنّ المبتدأ مُسنَدٌ إليه الخبر، والخبر مسنَدٌ إلى المبتدأ)).[4]

أمَّا ابن السراج فقد قال في مصطلح المبتدأ: ((المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف, وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ, مبتدأً به دون الفعل, يكون ثانيه خبره, ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه)).[5]

وفي توصيف ابن السرّاج لمصطلح المبتدأ نلاحظ البعد عن التناسب بينه وبين المعنى اللغوي والقرب من مبدأ التجرّد من العوامل اللفظية.

<u>ما جاء عند ابن الأنباري:</u> سار ابن الانباري على نهج ابن السرّاج في الكلام على مصطلح المبتدأ أولاً من ناحية المصطلحات العُمَد, وفي الحدّ له؛ فقد قام حدُّ المبتدأ عنده على أساس التجرّد من العوامل, يقول في حدِّه: ((كلُّ اسمٍ عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً)).[6]

في حين نجد ابن يعيش قد اختلف عن ابن الأنباري في الكلام على المبتدأ بعد الكلام على الفاعل؛ فقد وضع الفاعل قبل المبتدأ عند الحديث عن المصطلحات العُمَد.

وقد نقل حدّ **الزمخشري** للمبتدأ والخبر معاً القائل: ((هما الاسمان المجرّدان للإسناد, نحو قولك: (زيدٌ منطلقٌ), والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل.... وإنّما اشتُرط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنّهما لو جُرِّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقُّها أن يُنعَق بها غير معرَبةٍ؛ لأنَّ الإعراب لا يُستَحَقُّ إلّا بعد العقد والتركيب, وكونهما

---

[2] لسان العرب, ابن منظور, مادة(بدأ)

[3] ينظر: المصطلح النحوي ، د. عوض حمد القوزي ، ص86.

[4] الحدود في الدرس النحوي الحديث ، د. عبد الحميد وقّاف ، إشراف : أ. د إبراهيم البب ، جامعة تشرين ، 2008م ، ص62 /رسالة ماجستير/

[5] الأصول في النحو ، ابن السراج ، ط3، مؤسسة الرسالة، تح : د. عبد الحسين الفتلي, بيروت , 1996م ، ج1, ص58

[6] أسرار العربيّة ، ابن الأنباري ، تح : محمد بهجت البيطار , مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق , 1957م ، ص66

مجرَّدين للإسناد هو رافعهما؛ لأنّه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً, من حيث إنَّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين: مُسنَدٍ ومسندٍ إليه)).[1]

وينتقل ابن يعيش إلى حدِّ المبتدأ بنحوٍ مختصرٍ: ((اعلم أنَّ المبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدأته, وجرّدته من العوامل اللفظية للإخبار عنه)).[2]

والملاحظ على حدِّ ابن يعيش أنَّه قد خلا من معنى الإسناد الذي ذكره الزمخشري، وجعل الإخبار عوضاً عنه, وأنّه قائمٌ على المعنى اللغوي كما قام عند **سيبويه** وعلى التجرُّد من العوامل.

وعليه؛ إنَّ تسمية المصطلح (المبتدأ) وحدَّه قد كانت قائمةً عند سيبويه على المعنى اللغوي مع تحقيق شرط الإسناد , وعندما جاء النحاة من بعده أصبح التناسب يقع في حدِّه بين المعنى اللغوي والتجرّد من العوامل, وهذا ما وجدناه عند ابن السرّاج وابن الأنباري وابن يعيش, كما أنَّ مصطلح(المبتدأ) كان يُطلَق عليه أولاً(الابتداء), ثمَّ أُطلِقَ عليه مصطلح (المسند إليه) إلى أن استقرَّ على تسميته الأخيرة (المبتدأ), تلك التسمية التي قامت عند بعض النحويين على المعنى اللغوي مع وجود قيد الإسناد أو الإخبار, وعند بعضهم الآخر على ذلك المعنى المشروط والتجرُّد من العوامل اللفظية.

3-2 علّة الدلالة (تسمية الأفعال)

يعلِّل ابن الأنباري تسمية الفعل بعِلَّة الدلالة على الفعل الحقيقي؛ يقول: ((فإنْ قيل لِمَ سُمِّي الفعل فعلاً؟, قيل: لأنَّه يدلُّ على الفعل الحقيقي, ألا ترى أنَّك إذا قلت: (ضرب) دلَّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة, فلمّا دلَّ عليه سُمِّي به؛ لأنّهم يسمُّون الشيء بالشيء، إذا كان منه بسببٍ, وهو كثيرٌ في كلامهم)).[3]

وحدُّه الاصطلاحيُّ عنده: ((كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنى تحتها مقترنٍ بزمانٍ مُحصَّلٍ)).[4]

<u>ما جاء عند ابن يعيش:</u>

ذكر ابن يعيش عِلَّتين في تسمية الفعل بهذه التسمية؛ الأولى: (عِلَّة الفرق) ،والثانية: (عِلَّة الدلالة), يقول: ((إنَّما لُقِّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف, وخُصَّ بهذا اللقب؛ لأنّه دالٌّ على المصدر, والمصدر هو الفعل الحقيقي, فلُقِّبَ بما دلَّ عليه)).[5]

فابن يعيش يشترك مع ابن الأنباري في **(عِلَّة الدلالة)** في تسمية الفعل, وزاد عليه**(عِلَّة الفرق)**.

وفي حدِّ مصطلح الفعل يقترب ابن يعيش من حدِّ ابن الأنباري؛ يقول: ((فأمّا الفعل فكلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها مقترنةٍ بزمانٍ)).[1] ويكاد هذا الحدّ أن يكون مطابقاً لحدِّ ابن الأنباري, لكنَّ ابن يعيش استغنى عن كلمة(محصّل), ووصفها بالقيد؛ يقول: ((وقد يضيف قومٌ إلى هذا الحدّ زيادة قيد ، فيقولون: بزمانٍ محصّل)).[2] ويذكر أنَّ

---

[1] شرح المفصل للزمخشري , موفق الدين ابن يعيش , ط1, دار الكتب العلمية , بيروت , قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب, 2001م ، ج1, ص221

[2] المصدر السابق, ج1, ص221

[3] أسرار العربية, ابن الأنباري, ص11

[4] المصدر السابق, ص11

[5] شرح المفصّل للزمخشري, ابن يعيش, ج4, ص206

[1] شرح المفصّل للزمخشري, ابن يعيش, ج4, ص204

[2] المصدر السابق،ج4، ص204

سبب ذكر هذه الكلمة في تعاريف بعض النحاة للفرق بينه وبين المصدر؛ فالمصدر يدلُّ على زمانٍ, وأنَّ الحدث لا يكون إلّا في زمانٍ, لكنَّ زمنه غيرُ متعيَّنٍ, كما كان في الفعل.[3]

وانتهى ابن يعيش إلى أنَّ هذا القيد لا حاجة له؛ ذلك أنَّ الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده, ولولا ذلك لكان المصدر كافياً, فدلالته عليهما من جهة اللفظ, وهي دلالة مطابقة.[4]

فابن يعيش يرى أنَّه لا داعي أن تُذكر كلمة(محصَّل) احترازاً من المصدر؛ لأنَّ الفعل شيءٌ, والمصدر(الحدث) شيءٌ آخر, فالفعل يجب أن يدلَّ على حدثٍ وزمانه دلالةً مطابقةً؛ فعند القول: (قام زيدٌ)؛ فالفعل(قام) دلَّ على الحدث(القيام) من جهة اللفظ؛ فالمصدر(القيام) من لفظ الفعل(قام), ودلَّ على زمن الحدث(القيام) أيضاً من جهة اللفظ, لفظ الفعل الماضي, أي الزمن الماضي.

ويتابع في إثبات أنّ الفعل شيءٌ والمصدر شيءٌ آخر، ويذكر وجهاً ثانياً من أوجه الفرق بينهما من ناحية الدلالة على الزمان؛ يقول:((وقولنا : مقترنٌ بزمانٍ إشارةٌ إلى أنّ اللفظ وُضِع بإزائهما دفعةً واحدةً، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارجٍ؛ لأنّ المصدر تُعقَل حقيقتُه بدون الزمان، وإنّما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليست من اللفظ، فلا اعتدادَ بها فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه)).[5]

فلفظ الفعل وُضع إزاء الحدث والزمان دفعةً واحدةً، ودلالة المصدر على الزمان لا علاقةَ لها بلفظه ، والذي ذهب إليه صحيحٌ؛ ((ذلك أنّ دلالة الفعل على الزمن دلالةٌ وضعيّةٌ، وهو أحد وظائفه الصرفيّة، أمّا دلالة المصدر على الزمن فهي دلالةٌ التزاميّةٌ مستفادةٌ من كون المصدر هو الحدث، ولا يكون إلّا في زمنٍ، فهو من لوازمه)).[6]

وهذا التعليل من ابن يعيش هو تعليلٌ عقليٌّ ، تميّز وتفرّد به عمّا جاء عند ابن الأنباري وغيره.

وكان السيرافي قد ذكر عِلَّة(الفرق) في تسمية الفعل, يقول: ((وإنّما لقَّب النحويون أشياءَ من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلِّمون, ويتناولوها من قربٍ, وجعلوا لكلِّ شيءٍ ممَّا خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيراً لقباً يرجع إليه؛ لئلا تتسع عليهم الألفاظ, فيدخل الشيء في غير بابه احتياطاً, فلقّبوا بالفعل كلَّ ما دلَّ لفظه على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ أو مبهمٍ في الاستقبال والحال, لينماز ممّا لقبوه بالاسم والحرف)).[7]

وكان أبو القاسم الزجّاجي قد جمع بين عِلَّتي (الفرق) و(الدلالة) في تسمية الفعل؛ فالأولى للتفريق بين الاسم والفعل والحرف, والثانية لأنَّ الفعل اكتسب الفعلية من جهتين: الأولى: أنَّه دلَّ على المتكلِّم, **والثانية** أنَّه دلَّ على الحدث الحقيقي, يقول: ((سؤالٌ آخر على أصحاب **سيبويه:** يُقال لهم: لِمَ سمّى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماءً وأفعالاً وحروفاً وقد علمتم أنّها كلَّها أفعال المتكلِّم؛ لأنّها كلامٌ ونطقٌ؟ الجواب أن يقال: إنَّ هذه الأشياء وإن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلِّمين الناطقين بها, فهي مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب, وكلُّ واحدٍ منها له نحوٌ في كلامهم ليس للآخر, ووجهٌ ينفرد به, فلمّا كان ذلك كذلك وجبَ التفريق بينها.....فكان أولى الأشياء من هذه الأقسام

---

[3] ينظر: المصدر نفسه, ج4, ص204

[4] ينظر: نفسه, ج4, ص204

[5] نفسه ، ج4 ، ص204.

[6] أقسام الكلام العربي من ناحية الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،تقديم: أ.د. تمّام حسّان ، 1977م ، ص76.

[7] شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي, ط1, دار الكتب العلمية , بيروت / لبنان، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي, 2008م ج1, ص15

الثلاثة المسمَّى فعلاً ما كان عبارةً عن فعل زيدٌ, وهي فعلٌ للمتكلّم, فاعتورتها الفعلية من جهتين, فسمِّيت لذلك فعلاً دون الاسم والحرف)).[1]

والمُلاحظ على قول **الزجّاجي** أنّه جعل دلالة الفعل أوّلاً على شيئين: **الأوّل:** المتكلِّم، **الثاني:** الحدث الحقيقي، **لكنّه صرّح في موضعٍ ثانٍ بدلالة الفعل على الحدث والزمن؛** يقول:((الفعل على أوضاع النحويين ما دلّ على حدثٍ وزمنٍ ماضٍ أو مستقبلٍ ....والحدث المصدر، فكلُّ شيءٍ دلّ على ما ذكرناه معاً فهو فعلٌ، فإنْ دلّ على حدثٍ وحدَه فهو مصدرٌ؛ نحو :(الضرب والقتل والحمد) ، وإنْ دلّ على زمانٍ فقط فهو ظرف من زمانٍ)).[2]

ولابدَّ لنا من أن نشير إلى الخلط الذي حدث في تلك الدلالة التي يدلُّ عليها الفعل :

فابن الأنباري _ كما وجدنا سابقاً_ جعل دلالة الفعل على المعنى المقترِن بالزمن، وقال ذلك في الحدِّ،لكنّه قبل أن يحدَّ الفعل؛ قال :(فإنْ قيل : لِمَ سُمّي الفعل فعلاً ؟ قيل : لأنّه يدلُّ على الفعل الحقيقي ،ألا ترى أنّك إذا قلت:(ضرب) دلَّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة).

فالدلالة الأولى التي دلّ عليها الفعل عند ابن الأنباري (المعنى)، والدلالة الثانية يمكن أن نطلق عليها (الحدث) ؛ أي دلّ على حدث الضرب .وهذا الأمر وجدناه عند ابن يعيش تماماً.

أمّا عند **السيرافي والزجّاجي والعُكْبري** فالدلالة للفعل كانت على الحدث المقترِن بالزمان.

فهل يمكننا عد (الحدث) و(المعنى) شيئاً واحداً ؟

إنّ الحدث والزمان مدلولا الفعل، والمعنى هو مدلول الاسم، فكيف حصل هذا الخلط؟

قال **ابن السرّاج:** ((والاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغيرَ شخصٍ، فالشخص نحو: (رجل) .....وأمّا ما كان غير شخصٍ فنحو: الضرب ....والليلة والساعة)).[3]

ثمّ قال في الفعل:((الفعل ما دلّ على معنى وزمانٍ، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضرٌ وإمّا مستقبلٌ، وقلنا: (وزمان)؛ لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدلُّ على معنى فقط ...والاسم إنّما هو لمعنى مجرّدٍ من هذه الأوقات أو لوقتٍ مجرّدٍ من هذه الأحداث والأفعال،وأعني بالأحداث التي يسمّيها النحويون المصاد؛ نحو: الأكل والضرب)).[4]

فالمفهوم من نصّ ابن السرّاج أنّ هناك مجموعتين من الأسماء :**الأولى** : أسماء تدلُّ على الزمان فقط دون المعنى كالليلة والساعة واليوم...**الثانية** :أسماء تدلُّ على معنى فقط ، وهي مجرّدةٌ من الأوقات كالضرب والقتل ....

فالخلط الذي حصل عند ابن السراج بين (الحدث والمعنى) ورد في قوله :(والاسم إنّما هو لمعنى مجرّدٍ من هذه الأوقات أو لوقتٍ مجرّدٍ من هذه الأحداث)، فكأنّه قال:(والاسم إنّما هو لحدث ...

وقد ترادف لفظ(الحدث) مع لفظ (المعنى) عند بعض الدارسين المحدَثين ؛ جاء عند صاحب النحو الوافي:((فالفعل كلمةٌ تدلُّ على على أمرين معاً ؛ هما : معنى (أي حدث) وزمنٌ يقترن به)).[1]

---

[1] الإيضاح في علل النحو, أبو القاسم الزجّاجي, , ط3, دار النفائس, بيروت , تح: د. مازن المبارك, 1979م ، ص43-44.

[2] المصدر السابق، ص 52 53.

[3] الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1 ، ص39.

[4] المصدر السابق ، ج1 ، ص 38 39 .

[1] النحو الوافي ، أ. عباس حسن ، ط3، دار المعارف ،مصر، 1974م ، ج1 ، ص46.

ورفض أحد الباحثين المساواة بين اللفظتين، وقدّم رأياً وجيهاً؛ يقول: ((ولا أدري ما هو الأساس الذي ساوى فيه بين الحدث والمعنى، وعلى ذلك فإنّ الفاصل الوحيد بين الاسم والفعل هو عنصر الزمن، فكلاهما يدلُّ على معنى في نفسه، ويجدر بنا أن نتساءل هنا: طالما أنّ الحدث يساوي المعنى فهل يصحُّ أن نقول في تعريف الاسم: إنّه ما دلّ على حدث غير مقترن بزمن؟في الواقع لم يقلْ بهذا التعريف أيٌّ من القدماء أو المحدثين؛ لقناعةٍ تامّةٍ بأنّ الحدث غير مساوٍ للمعنى،واستعمال لفظة (الحدث) مساويةً للمعنى لم ترد عند المحدثين إلّا في تعريف الفعل)).[2]

وهكذا نجد أنّ تسمية مصطلح (الفعل) جاءت لعلّةٍ دلاليّةٍ ،لكنّ الاختلاف حصل في الدلالة التي يدلُّ عليها الفعل؛ فبعض القدماء جعل دلالة الفعل على حدثٍ مقترنٍ بزمنٍ، والبعض الآخر جعلها دلالةً على معنى مقترنٍ بزمنٍ.

وانطلاقاً من الدلالة اللغوية لكلمة الفعل (الحدث) ومن المناسبة التي اشترطها النحاة في عمليّة الاصطلاح؛ بأن تكون المناسبة واقعةً بين الدلالة اللغوية للكلمة وبين دلالتها الاصطلاحيّة فإنّه يمكن القول: إنّ دلالة مصطلح الفعل على الحدث المقترن بالزمن يتحقّق فيها الشرط السابق الذي اتفق عليه العلماء، فضلاً عن أنّ سيبويه في توصيفه الفعلَ قال: ((وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء)).[3]

فالمُلاحَظ على هذا القول أنّ الفعل مأخوذٌ من أحداث الأسماء ، وأحداث الأسماء هي المصادر ، فالفعل دالٌّ على الحدث (المصدر)، ولو كان دالّاً على معنى لكان قول **سيبويه** : (وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ معاني الأسماء).

3-3 علّة الافتقار الدلالي على الحدث: تقوم هذه العلّة على النقص في الدلالة، وهذا النقص جاء باعثاً على تسمية بعض المصطلحات نتيجة نقص دلالتها على ما يجب أن تدلّ عليه دلالةً كاملةً، ومن المصطلحات التي سُمّيت بناءً على هذه العلّة:

<u>الأفعال الناقصة:</u> علّل **ابن الأنباري** تسمية(كان) وأخواتها بالأفعال الناقصة أو (بأفعال العبارة) بعِلَّة نقص الدلالة على الحدث(المصدر)؛ يقول: ((وذهب بعض النحويين إلى أنَّها حروفٌ وليست أفعالاً؛ لأنّها لا تدلُّ على المصدر.....وأمّا قولهم: إنّها لا تدلُّ على المصدر, ولو كانت أفعالاً لدلّت على المصدر قلنا: هذا إنّما يكون في الأفعال الحقيقيَّة, وهذه الأفعال غير حقيقيَّةٍ, ولهذا المعنى تُسمَّى أفعال **العبارة**, فما ذكرناه يدلُّ على أنّها أفعالٌ, وما ذكرتموه يدلُّ على أنّها أفعالٌ غير حقيقية, فقد عملنا بمقتضى الدليلين)).[4]

فالأفعال الحقيقيّة تدلُّ على الحدث والزمان, أمّا الأفعال الناقصة فإنّها تدلُّ على الزمان المجرّد عن الحدث, قال ابن الأنباري: ((فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمّا كان فتنقسم على **خمسة أوجه**:<u>الوجه الأول:</u> أنّها تكون ناقصةً, فتدلُّ على الزمان المجرّد عن الحدث, نحو: (كان زيدٌ قائماً), ويلزمها الخبر. <u>والوجه الثاني:</u> أنَّها تكون تامَّةً, فتدلُّ على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية, ولا تفتقر إلى خبرٍ, نحو: (كان زيدٌ), وهي بمعنى: حدث ووقع, قال الله تعالى: ﴿وإنْ كان ذو عُسْرةٍ فنظرةٌ إلى ميسرةٍ﴾[البقرة(28)].....)).[1]

فالعِلَّة في تسمية الفعل الناقص عند ابن الأنباري هي عِلّة افتقار الدلالة على الحدث.

---

[2] الحدود في الدرس النحوي الحديث ، د. عبد الحميد وقّاف ، ص 196.

[3] الكتاب ، سيبويه ، ج1 ، ص 12.

[4] أسرار العربية, ابن الأنباري, ص132-133

[1] أسرار العربية, ابن الأنباري ،ص133-134

وإلى تلك العِلَّة ذهب ابن يعيش في تسمية كان وأخواتها بالأفعال الناقصة أو (بأفعال العبارة)؛ يقول في تعليل تسميتها بالناقصة: ((وأمّا كونها ناقصةً فإنَّ الفعل الحقيقي يدلُّ على معنى وزمانٍ, نحو قولك: (ضرب) ؛فإنَّه يدلُّ على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب, و(كان) إنّما تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط, و(يكون) تدلُّ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان, فهي تدلُّ على زمانٍ فقط, فلمّا نقصت دلالُتها كانت ناقصةً)).[2]

ويعلّل تسميتها(بأفعال عبارة) بقوله: ((وقيل: (أفعال عبارة) أي هي أفعالٌ لفظيّةٌ لا حقيقيّةٌ؛ لأنَّ الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حَدَثٍ, والحدث الفعل الحقيقيُّ, فكأنَّه سُمِّي باسم مدلوله, فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدلُّ على حدثٍ, لم تكن أفعالاً إلّا من جهة اللفظ والتصرّف, فلذلك قيل: (أفعال عبارة), إلّا أنّها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر, وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث, فلذلك لا تتمُّ الفائدة بمرفوعها حتّى تأتي بالمنصوب)).[3]

فعِلَّة نقص دلالة (كان) وأخواتها على الحدث هي سبب تسميتها بالأفعال الناقصة عند ابن الأنباري وابن يعيش, وقد لاحظنا اعتماد كلٍّ منهما على الموازنة مع الأفعال الحقيقية الدالّة على الحدث والزمان معاً في شرح تلك العِلَّة.

وخالف رضي الدين الأستراباذي ما ذهب إليه ابن الأنباري وابن يعيش في عِلَّة تسمية الأفعال الناقصة؛ وذهب إلى أنَّها سُمِّيت بالناقصة؛ لأنَّ الكلام لا يتمُّ بمرفوعها وحدَه دون وجود الخبر بخلاف الأفعال التامّة التي يتمّ معنى الكلام مع مرفوعها فقط, يقول: ((إنّما سُمِّيت ناقصةً؛ لأنّها لا تَتِمُّ بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامّة؛ فإنّها تَتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب)).[4]

وضعَّف الأستراباذي الرأي القائل بأنَّ تلك الأفعال الناقصة لا تدلُّ على المصدر (الحدث)؛ وانتهى إلى أنّ (كان) تدلُّ على حدوث الكون بنحوٍ عامٍّ ،ثم يأتي الخبر ليخصِّص هذا الكون, فيصبح الحدث(الكون) مخصوصاً بعد أن يكون عامّاً, ويقيس ذلك على(ضمير) الشأن قبل تعيين الشأن في حصول الفائدة؛ فكما أنَّ ضمير الشأن يكون مبهماً قبل ذكر الجملة الخبرية التي تفسّره؛ أي الإبهام ثمَّ التفصيل, كذلك الأمر بالنسبة إلى (كان) في إيراد الحصول المطلق(العام) ثمَّ التخصيص بذكر الخبر, يقول: ((وما قال بعضهم من أنّها سُمِّيت ناقصةً؛ لأنّها تدلُّ على الزمان دون المصدر, ليس بشيءٍ؛ لأنَّ (كان) في نحو: كان زيدٌ قائماً يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق, وخبره يدلُّ على الكون المخصوص, وهو: (كون القيام)؛ أي حصوله, فجيءَ أولاً بلفظٍ دالٍّ على حصولٍ ما، ثمَّ عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل, فكأنَّك قلت: حصل شيءٌ, ثمَّ قلت: حصل القيام, فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن.....مع فائدة أخرى ههنا, وهي دلالته على تعيين زمان الحصول المقيَّد, ولو قلنا: قام زيدٌ لم تحصل هاتان الفائدتان معاً, فـ (كان) يدلُّ على حصول حدثٍ مطلقٍ تقييدُه في خبره, وخبرُه يدلُّ على ما حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقيده في (كان), لكنَّ دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون: وضعيةٌ, ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية)).[1]

فالمفهوم من كلام **الأستراباذي** أنّ(كان) تدلُّ على حدثٍ عامٍّ ؛ وهو (الكون) ، وهي دلالةٌ وضعيّةٌ ؛ بمعنى أنّ هذه الدلالة موضوعةٌ إزاء هذا الفعل الناقص؛ وخبرها يدلُّ على حدثٍ معيّنٍ واقعٍ في زمنٍ ، وهذا الزمن يدلُّ عليه الخبر

---

[2] شرح المفصّل للزمخشري, ابن يعيش, ج4, ص335-336

[3] المصدر السابق, ج4, ص336

[4]. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, رضي الدين الأستراباذي، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تح :د. حسن الحفظي ود.يحيى بشير مصري ، 1996م، ج2, ص1023

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, ج2, ص1023-1024

دلالةً عقليّةً، والحدث الذي يدلُّ عليه الخبر غير الحدث الذي تدلُّ عليه (كان) ؛فحدث (كان) عامٌّ ، وحدثُ خبرها خاصٌّ ، وهو مكمِّلٌ للحدث الأوّل .

ويعقد الأستراباذي مقارنةً بين (كان) والفعل التام من ناحية حصول الفائدتين اللتين تتحقّقان معاً بِـ (كان) مع الخبر؛ الأولى: الحصول المطلق ثم تخصيصه بالخبر, الثانية: تعيين زمان الحصول المقيَّد. أمَّا الفعل التامّ في (قام زيدٌ) فإنَّ هاتين الفائدتين لا تتحقّقان معاً.

أمّا بالنسبة إلى سائر الأفعال الناقصة فإنَّ جميعها يدلُّ على الحدث الذي لا يمكن أن يدلَّ عليه الخبر؛ فـ (صار) تدلُّ على الانتقال, و(أصبح) تدلُّ على الكون في الصبح, و(مادام) تدلُّ على معنى الكون الدائم, و(مازال) تدلُّ على الاستمرار, و(ليس) تدلُّ على الانتفاء.[2]

فهو يرفض السبب الذي سُمِّيت لأجله هذه الأفعال بالناقصة؛ وهو عدم دلالتها على الحدث، والصواب عنده أن تكون تلك التسمية قد جاءت من باب عدم تمام معنى الكلام بها و بمرفوعها، وإنّما تحتاج إلى الخبر، فهي بخلاف الفعل التام الذي يتمُّ به وبمرفوعه الكلامُ . **فالعلّة عنده هي علّة (الافتقار المعنوي) ، وليس الافتقار الدلالي .**

واتخذ أحد الدارسين المحدثين من نصّ الأستراباذي دليلاً على أنّ هذه الأفعال لا تختلف عن سائر الأفعال [3]

لكنّه يفاجئنا فيما بعد بالاعتراض على الدليل نفسه الذي أورده عن الأستراباذي؛ يقول :((وإذا قيل :إنّ نقص هذه الأفعال بكونها لا تكتفي بمرفوعها بل تتعدّى إلى المنصوب، فذلك لا يؤلف ما يدعو إلى هذه التسمية الاعتباطيّة؛ وذلك لأنّ المتعدّي من الأفعال هو الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل يتعدّى إلى المنصوب، وهو المفعول به)).[4]

ثمّ يعود الباحث ويعترف بقصور هذه الأفعال عن أداء المعنى لعدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها إلى المنصوب الذي يقتضيه المعنى الجديد؛ يقول: ((والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنّها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها ، كما هي الحال فيما أسموه ب (كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث، فقد قالوا لها تامّةً لدلالتها على الحدث؛ نحو قولك :(كان الأمر)؛ بمعنى: حدث ووقع .....أقول :تطورت في الاستعمال ، فانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيءٍ آخر يفتقر إلى المنصوب المكمِّل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسببٍ من هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها مخالفةً لمجموع أفعال العربيّة، فاخترعوا هذه التسمية)).[5]

إنّ الحجّة التي أوردها السامرائي التي ردّ بها ادعاء (افتقار الأفعال الناقصة إلى المنصوب لاكتمال المعنى) من الحُجج التي يمكن أن يُؤخَذ بها، لكنّه عاد، واعترف بافتقار هذه الافعال إلى المنصوب.

وإلى مذهب الأستراباذي ذهب ابن هشام؛ فقد ذكر المذهبين في عِلَّة تسمية الأفعال الناقصة, ورجّح الذي قال به الرضي الأستراباذي؛ وهو لعدم اكتفائها بالمرفوع, يقول: ((وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً, لِمَ سُمِّي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سُمِّي ناقصاً لكونه لم يكتفِ بالمرفوع, وعلى قول الأكثرين لأنّه سُلِبَ الدلالة على الحدث, وتجرَّد للدلالة على الزمان, والصحيح الأوّل)).[1]

---

[2] ينظر: المصدر السابق, ج2, ص1024

[3] ينظر : الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1983م ، ص 55 56.

[4] المرجع السابق ، ص 56.

[5] : المرجع نفسه ، ص57.

[1] شرح قطر الندى وبلّ الصدى, ابن هشام الأنصاري, ط4, دار الكتب العلمية, لبنان, 2004م, ج1, ص132

إنّ الذي أراه في سبب هذه التسمية هو أنّ الأفعال الناقصة في الحقيقة تدلُّ على حدثٍ غير محدّدٍ أو على حدثٍ جزئيٍّ ،أو كما ذهب الأستراباذي ؛ بأنّها تدلُّ على حدثٍ ناقصٍ؛ ذلك أنّه عند القول : (كان الرجل) تبقى فائدة الإخبار غير محدّدة أو معيّنة، وهذه الفائدة متوقّفةٌ على ذكر الخبر الذي سيحدِّد أو يعيّن الحدث، ويجعله كاملاً.

3-4 عِلَّة الدلالة المجازية: وهذه العِلَّة في تسمية المصطلح النحوي قائمةٌ على أن تكون تسمية المصطلح مستمدَّةً من الحياة اليومية والبيئة.[2]

وهذا الاستمداد لاسم المصطلح النحوي يكون قائماً على مقتضى تشبيه اسمه بشيءٍ من الواقع أو الحياة اليومية والبيئية, وقد استعمل ابن الأنباري هذه العِلَّة في تسمية بعض المصطلحات, ومنها:

<u>تسمية الظروف:</u> علّل ابن الأنباري تلك التسمية بعِلَّة الدلالة المجازية؛ إذ شبّهها بالأواني التي تحلُّ فيها الأشياء؛ يقول: ((فإن قيل: فلِمَ سُمِّي ظرفاً؟ قيل: لأنَّه لمّا كان محلّاً للأفعال سُمِّي ظرفاً تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها, ولهذا سمّى الكوفيون الظروف(محالّ) لحلول الأشياء فيها)).[3]

أمّا ابن يعيش ،فقد سار على نهج صاحب الكتاب(الزمخشري) في تسميتها بِـ (الغايات), ولم يعلّل تسميتها بالظروف, وإنّما علّل تسميتها بِـ الغايات بقوله: ((إنّما قيل لهذا الضرب من الظروف: غاياتٌ؛ لأنَّ غاية كلَّ شيءٍ ما ينتهي به ذلك الشيء, وهذه الظروف إذا أُضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأنَّ به يتمُّ الكلام, وهو نهايته, فإذا قُطعَت عن الإضافة, وأُريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام, فلذلك من المعنى قيل لها: غايات)).[4]

فابن يعيش هنا يختلف عن ابن الأنباري في ناحيتين: الأولى: أنّه علّل تسمية الظروف بالغايات, وابن الأنباري علّل تسميتها بالظروف, **الثانية:** أنَّ ابن يعيش علّل تلك التسمية **بعلّةٍ قائمةٍ على المعنى؛ أي (عِلَّةٌ معنويَّةٌ). أمّا ابن الأنباري فقد علّل تسميتها بعِلَّة الدلالة المجازية.**

واستخدم **العُكْبري** عِلَّة الدلالة المجازية في تسميتها, يقول: ((وسُمِّيَت بذلك؛ لأنَّ الأفعال تقع فيها وتحلُّها, ولا تؤثّر فيها, فهي كالإناء, والحالُّ فيه غيره, ولذلك سمّاها بعضهم: (أوعية), وبعضهم: (محالّ))).[5]

وقدَّم رضي الدين الأستراباذي وجهاً في عِلَّة تسمية الظروف بالغايات اختلف فيه عن ابن يعيش في تخصيص التسمية؛ فقد أطلق اسم (الغايات) على الظروف التي قُطِعَت عن الإضافة فقط, في حين كان ابن يعيش قد أطلق هذه التسمية على الظروف في حالة الإضافة؛ لأنَّ غاية هذه الظروف تكون بتمام المضاف إليه, وفي حالة قطعها عن الإضافة؛ لأنّه عندما حُذِفَ المضاف إليه وأُريدَ معنى الإضافة أصبحت هذه الظروف هي نفسُها غايات الكلام. أمّا **الأستراباذي** فقد قال: ((وسُمِّيَت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة: غاياتٍ؛ لأنّه كان حقُّها في الأصل ألّا تكون غايةً؛ لتضمُّنها المعنى النسبي, بل تكون الغاية هي المنسوب إليه, فلمّا حُذِفَ المنسوب إليه, وضُمِّنَت معناه استُغرِبَ صيرورتها غايةً لمخالفة ذلك لوضعها, فسُمِّيَت بذلك الاسم لاستغرابه)).[1]

---

[2] ينظر : المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة ابستمولوجيّة تأصيليّة للمصطلحات النحوية من خلال الزمخشري)، د. رياض عثمان ، ص39.

[3] أسرار العربية, ابن الأنباري, ص177

[4] شرح المفصَّل للزمخشري, ابن يعيش, ج3, ص104

[5] اللباب في علل البناء والإعراب, العُكْبري, ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، تح: محمد عثمان ، 2009م ،ص191

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, ج2, ص401

فالأستراباذي يشير إلى أنَّ الأصل في الظروف المقطوعة عن الإضافة ألّا تكون غاية الكلام؛ لأنّها تدلُّ على معنى جزئيٍّ, والغاية تكون في الاسم المنسوب إليها(المضاف إليه), فلمّا حُذِفَ ضُمِّنت معنى (الغاية) التي كان يتضمنّها ذلك المضاف إليه خلافاً لأصلها في الوضع,فالعِلَّة في عدم كونها في الأصل غايةً وفي صيرورتها غايةً وتسميتها بما صارت إليه عند الأستراباذي قائمةٌ على **(التضمُّن) و(المخالفة)**، والشيء المشترك بين ابن يعيش والرضي هو تسمية الظروف المقطوعة عن الإضافة بالغايات لتضمُّنها الغاية التي كانت متحقِّقةً في وجود المضاف إليه.

3-5 علّة الافتقار اللفظي المعنوي: علّل **ابن الأنباري** تسمية الأسماء الموصولة بهذه العِلَّة؛ يقول: ((إنْ قال قائلٌ: لِمَ سُمِّي (الذي والتي ومَنْ وما وأي) أسماء الصلات؟ قيل: لأنّها تفتقر إلى صلاتٍ توضِّحها وتبيّنها؛ لأنّها لم تُفهم معانيها بأنفسها, ألا ترى أنَّك لو ذكرتها من غير صلةٍ لم تفهم معناها, حتى تضمّ إلى شيءٍ بعدها, كقولك: (الذي أبوه منطلقٌ), أو (الذي انطلق أبوه))).[2]

فالأسماء الموصولة تفتقر إلى ما يوضِّح معناها, فلا يتضح معناها إلّا بوجود الصلة, ولذلك سُمِّيت بهذا الاسم.

وإلى تلك العِلّة ذهب ابن يعيش في تسمية الأسماء الموصولة, يقول: ((معنى الموصول أن لا يتمَّ بنفسه, ويفتقر إلى كلامٍ بعده, تصلُه به ليَتِمَّ اسماً, فإذا تمَّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامّة)).[3]

وكان **سيبويه** يطلق اسم (الحشو) على الصلة؛ يقول: في باب (هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة): ((إذا بُني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو, ويكون نكرةً بمنزلة رَجُلٍ, وذلك قولك: هذا مَنْ أعرف منطلقاً, وهذا مَنْ لا أعرف منطلقاً, أي هذا الذي قد علمتُ أنَّي لا أعرفه منطلقاً, وهذا ما عندي مَهيناً, وأعرِفُ ولا أعرِفُ وعندي حَشوٌ لهما يتمّان به, فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتمُّ إلّا بحشوه)).[4]

وكان الزجّاجي قد أطلق مصطلح(الأسماء النواقص) على الأسماء الموصولة؛ يقول: ونظير(ما) مِنَ الأسماء النواقص:(مَنْ والذي وأيّ والألف واللام بمعنى الذي والتي)).[5] وأيَّد ذلك بعض الدارسين المحدثين؛ فتسميتها بذلك ((أدقُّ من تسميتها بالموصولات؛ وذلك لأنَّ هذه الأسماء ناقصةٌ إلّا مع صلتها, فإنَّها لا تتمُّ إلَّا بها)).[6]

فالمفهوم من كلام ابن الأنباري وابن يعيش أنّ الاسم الموصول لا يدلُّ على معنى بنفسه، وإنّما يحتاج إلى صلةٍ توضّح معناه، فيصبح بذلك كالاسم التام الذي يدلُّ على معنى في نفسه، فهو اسمٌ ناقصٌ من حيث المعنى الناقص الذي يدلُّ عليه.

والسؤال في هذا المقام :هل هذا الاسم ناقصٌ دلاليّاً أم ناقصٌ معنويّاً ؟

والسؤال جاء من كون أنّ هذه العبارة (ناقصٌ دلاليّاً) جاءت متناثرةً في بعض الأبحاث، كما أنّ ابن يعيش أقرّ بها في موضعٍ آخر، بعد أن كان _ كما رأينا_ قد أشار إلى أنّ معنى الموصول لايتمُّ بنفسه، وإنّما يحتاج إلى الصلة؛ ليتمَّ معناه، ويصبح كالاسم التام؛ فقد قال في ذلك الموضع :((فالموصول وحدَه اسمٌ ناقصٌ؛ أي ناقصُ الدلالة)).[1]

---

[2] أسرار العربية, ابن الأنباري, ص379

[3] شرح المفصَّل للزمخشري, ابن يعيش, ج2, ص371

[4] الكتاب, سيبويه, ج2, ص105

[5] الجمل في النحو, أبو القاسم الزجّاجي, ط1 , مؤسسة الرسالة , دار الأمل , بيروت , حقّقه وقدّمه د. علي توفيق الحمد , 1984م ،ص11

[6] تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري, أ. د. يحيى عبابنة, عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2006م ، ص26

[1] : شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج2 ، ص 388.

وكان الإقرار سابقاً أنّ (معنى الموصول لا يتمُّ بنفسه)، فعلى هذا الإقرار يكون الاسم الموصول ناقصاً معنويّاً.

فهل هناك فرقٌ بين الدلالة والمعنى ؟في الحقيقة ما وجدناه عند ابن يعيش يوحي بأنّ هناك ترادفاً عند القدماء بين هذين المصطلَحين ، **وعند المحدثين كان هناك رأيان:**[2] **الأوّل** أنّ الدلالة والمعنى مترادفان، **والثاني:** أنّهما مختلفان؛ ذلك أنّ المعنى أوسع من الدلالة؛ لأنّ الدلالة تقتصر على اللفظة الواحدة.

فإن كان هناك فرقٌ، فإنّ هذا الفرق يتضح عندما نقيس تسمية الاسم الموصول على تسمية الفعل الناقص؛ فالفعل الناقص ناقصٌ دلاليّاً، وهذا النقص عُبِّر عنه بكلمةٍ واحدةٍ؛ أي بلفظ الفعل فقط، كما أنّ تمام الدلالة على الحدث والزمن في الفعل التام عُبِّر عنه بلفظٍ واحدٍ أيضاً، أمّا الاسم الموصول فلم يُعبَّر عن نقصه دلاليّاً بلفظه فقط؛ أي بلفظه منفرداً، وإنّما عُبِّر عنه بأنّ تمام دلالته لا يكون إلّا باجتماعه مع جملة الصلة؛ لكي يدلَّ على المعنى، ولم يُعبَّر عن نقص الدلالة في الفعل الناقص بأنّ تمام دلالته لا تكون إلّا باجتماعه مع شيءٍ آخر، فهل تكون الدلالة_كما ذهب أصحاب الرأي الثاني_ تعني ما تدلُّ عليه اللفظة بمفردها، والمعنى ما تدلُّ عليه هذه اللفظة باجتماعها مع ألفاظ أخرى في التركيب؟ فإذا كان الأمر كذلك فإنّ الاسم الموصول : **(ناقصٌ معنويّاً)**،إلّا أنّه سيترتّب على ذلك أن يكون الاسم التام مفتقراً معنويّاً، حتّى يتمّ اجتماعُه مع غيره. وإذا لم يكن هناك فرقٌ بينهما فإنّ الاسم الموصول اسمٌ تامُّ الدلالة كالاسم التام؛ فالاسم التام يدلُّ على معنى (دلالة) في نفسه، والاسم الموصول يدلُّ أيضاً على دلالة، فمثلاً : الاسم (مَن) لا تختلف دلالته التي هي للعاقل عن دلالة الاسم (إنسان).

وأرى أنّ تسمية **الزجّاجي** لهذه الأسماء :(الأسماء النواقص) أنسب من تسميتها بالأسماء الموصولة ؛ ذلك أنّها تقدّمُ معنى ناقصاً، لا يكتمل إلّا بوجود الصلة، كما كانت الأفعال الناقصة تدلُّ على حدثٍ ناقصٍ، ويكون بذلك الاسم التام قد دلّ على معنى كاملٍ، فتكون هذه الأسماء مخالفةً له .

-4الخاتمة والنتائج:

1) إنّ التسميات التعليليّة للمصطلحات النحوية في القرنين السادس والسابع تميّزت بالتفصيل المنطقي التعليمي القائم على الأصول النحوية ، وكنّا قد لاحظنا أنّ تلك التسميات في المراحل السابقة أقرب إلى الوصفيّة.

2) قامت تسمية المبتدأ عند ابن الأنباري وابن يعيش على المعنى اللغوي ، وقد وجدنا عند ابن الأنباري ما وجدناه عند غيره من السابقين ؛ عندما ارتبط المعنى اللغوي عنده في تسمية المبتدأ بالإسناد ، أما ابن يعيش فقد جعل الإخبار عوضاً عن الإسناد ، فتحليله لذلك قائمٌ على دلالة المبتدأ ووظيفته ، فهو معرفةٌ يُراد الإخبار عنها ، وهذا المنهج يتكرر كثيراً في كتابه ، فدلالة المصطلح ووظيفته نقطة مهمة اعتمد عليها ابن يعيش في تعليل التسمية.

3) كان الاتجاه العقلي عند ابن يعيش واضحاً في كثير من تعليلاته ، وهذا الأمر جعله في موقع المتميّز والمتفرّد؛ فعلى الرغم من أنّه كان قد يشترك مع ابن الأنباري في العلة إلّا أنّنا نجده يعمّق في تفاصيل المسألة ، ولا يترك صغيرة ولا كبيرة ، ويدخل في تعليلاتٍ عقليّة بعيدة عن الأصول النحوية الثابتة التي اعتمدها غيره بنحوٍ أساسي في تعليلاتهم كالسماع والقياس؛ وهذا ما وجدناه في علة الدلالة التي قامت عليها تسمية الفعل ؛ فعلى الرغم من اشتراكه مع ابن الأنباري في العلة إلّا أنّه دخل في تفصيلٍ عقليٍّ لإظهار الفرق بين الفعل والمصدر.

[2] : ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، أ.د. هادي نهر، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2007م ،ص28

4) كان هناك خلطٌ في الدلالة التي يدلّ عليها الفعل عند القدماء بنحوٍ عامٍ وعند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاصٍ، الأمر الذي أدّى إلى عدّ الحدث والمعنى شيئاً واحداً.

5) لم تخلُ بعض آراء الدارسين المحدثين من الاضطراب والإشكاليات أثناء تحليلهم نصوص القدماء، فصدرت عنهم آراء مضطربة ومتناقضة تحتاج إلى نظرةٍ ثانيةٍ عميقةٍ لما قاله القدماء، وهذا ما وجدناه في تسمية مصطلح المبتدأ والأفعال الناقصة.

5- المصادر والمراجع

1. *أسرار العربيّة* ، ابن الأنباري ، تح : محمد بهجت البيطار , مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق , 1957م.
2. *الأصول في النحو* ، ابن السراج ، ط3، مؤسسة الرسالة، تح : د. عبد الحسين الفتلي, بيروت , 1996م.
3. *أقسام الكلام العربي من ناحية الشكل والوظيفة*، د. فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،تقديم: أ.د. تمّام حسّان ، 1977م.
4. *الإيضاح في علل النحو*, أبو القاسم الزجّاجي, , ط3, دار النفائس, بيروت , تح: د. مازن المبارك, 1979م.
5. *تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري*, أ. د. يحيى عبابنة, عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن،2006م.
6. *التعريفات*, علي بن محمد بن علي الجرجاني, , دار الريان للتراث، تح : إبراهيم الابياري .
7. *الجمل في النحو*, أبو القاسم الزجّاجي, ط1 , مؤسسة الرسالة , دار الأمل , بيروت , حقّقه وقدّمه د. علي توفيق الحمد , 1984م.
8. *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*, رضي الدين الأستراباذي، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تح :د. حسن الحفظي ود.يحيى بشير مصري ، 1996م.
9. *شرح المفصل للزمخشري* , موفق الدين ابن يعيش , ط1, دار الكتب العلمية , بيروت , قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب, 2001م .
10. *شرح قطر الندى وبلّ الصدى*, ابن هشام الأنصاري, ط4, دار الكتب العلمية, لبنان, 2004م.
11. *شرح كتاب سيبويه*, أبو سعيد السيرافي, ط1, دار الكتب العلمية , بيروت / لبنان، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي, 2008م.
12. *علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي*، أ.د. هادي نهر، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2007م
13. *الفعل زمانه وأبنيته* ، د. إبراهيم السامرائي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1983م.
14. *الكتاب*, سيبويه, ط3 , مكتبة الخانجي بالقاهرة , تح : عبد السلام هارون , 1988م .

15. *الكليات*, أبو البقاء الكفوي, ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، أعدّه للطبع :د. عدنان درويش ومحمد المصري، 1998م .

16. *اللباب في علل البناء والإعراب*, العُكْبري, ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، تح: محمد عثمان ، 2009م .

17. *لسان العرب* , ابن منظور, دار صادر ،بيروت.

18. *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري* , د.عوض حمد القوزي , ط1, جامعة الرياض , 1981م .

19. *المصطلح النحوي وأصل الدلالة(دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسميات المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري*, د. رياض عثمان, تقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة, جامعة ليون2.

20. *المعجم المفصل في النحو العربي*, د.عزيزة فوال بابتي, ط2، دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان ،1992م.

21. *النحو الوافي* ، أ. عباس حسن ، ط3، دار المعارف ،مصر، 1974م.

الرسائل الجامعية والأبحاث والمجلات:

1. *الحدود في الدرس النحوي الحديث* ، د. عبد الحميد وقّاف ، إشراف : أ. د إبراهيم البب ، جامعة تشرين ، 2008م.